

اثر الإيرادات النفطية على القطاع الغير النفطي في المملكة العربية السعودية للمدة 1970 – 2016

د. عبدالرزاق عزيز حسين

مدرس

قسم المحاسبة، جامعة نوروز

اقليم كردستان العراق

المستخلص

مارست الإيرادات النفطية دورا بارزا في الاقتصاد السعودي وخصوصا في التأثير على القطاع غير النفطي فيه وخلال المدة 1970 – 2016 حاولت الدولة التقليل من هذا التأثير من اجل تخفيف هذا المشاكل الناشئة من تذبذب الإيرادات النفطية، والبحث حاول لقياس وتقدير اثر الإيرادات النفطية على GDP غير النفطي في السعودية، حيث استنتج البحث ان هنالك تأثير مباشر للإيرادات النفطية على GDP غير النفطي خلال مدة الدراسة، حيث تم استخدام الأساليب القياسية المتمثلة بتحليل السلاسل الزمنية لتقدير العلاقة بين المتغيرين. كما استنتج البحث ان المملكة قد قطعت اشواطاً كبيرة في مجال التقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية فضلا عن تطوير القطاع ذاته من خلال التصنيع النفطي.

الكلمات البالة : الاقتصاد، الإيرادات، النفط.

1. المقدمة

1.1 أهمية البحث

ان أهمية البحث تكمن في إمكانية التعرف على تجربة واقعية لدولة نفطية تحاول التخلص من الربعية في الاقتصاد لديها واتيح لها الوقت الكافي لاعطاء تجربة مميزة من خلال الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشهده هذا البلد طوال المدة السابقة وتمتعه بامكانيات مالية وعلاقات دولية يفترض انها ساعدت في جذب وتكوين الكثير من الخبرات التي ساهمت في بناء هذا النموذج.

1.2 مشكلة البحث

في الدول الربعية والتي تعتمد على إيرادات النفط يهجن القطاع النفطي على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى و غالبا ما يتم ملاحظة هذه الحالة في الكثير من الدول النفطية، لذلك حاول الكثير منها في السنوات الأخيرة التخلص من أحادية الجانب في الاقتصاد وكان هنالك تجارب ناجحة في هذا المجال والمملكة العربية السعودية واحدة منها وتجربتها بحاجة الى تقييم حيث لوحظ في السنوات الأخيرة نمو القطاعات غير النفطية بشكل يوحى بانها أصبحت قادرة على الاعتماد و خاصة القطاع المالي.

2. تحليل واقع الناتج المحلي الإجمالي GDP في السعودية ومساهمة القطاع غير النفطي

فيه

بعد الاقتصاد السعودي من الاقتصادات الكبيرة التي تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي سواء في مساهمته في الإيرادات العامة او في الناتج المحلي الإجمالي، اذ ان تطورات القطاع النفطي تلعب دورا كبيرا في نمو اقتصاد المملكة، بالرغم من المحاولات

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/3/25

البريد الإلكتروني للباحث : abdulrazaq.aziz@yahoo.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

التخلف الذي كان يعاني منه الاقتصاد السعودي في تلك الفترة والفورة النفطية وتدفق إيرادات النفط بشكل جيد ساهم في توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. واخذ معدل النمو المركب اتجاهها سالبا في المدة 1980 – 1989 حيث بلغ (3.3%) ومن الواضح هنا تأثير الازمة النفطية وتراجع أسعار النفط بشكل كبير و الازمات السياسية في منطقة الخليج، وعاود معدل النمو المركب بالارتفاع ليصل الى (2%) في المدة (1990 – 1999) ثم انتقل الى (2.9%) للمدة (2000 – 2009) وسجل معدل اعلى للمدة (2010 – 2016) حيث بلغ (3.9%) ويبدو واضحا هنا ان تأثيرات الزيادة في انتاج وأسعار النفط والذي تحسنت أسعاره منذ عام 2000 مدعوما بتزايد الطلب العالمي على النفط قد ساهم في هذه الزيادة في معدل النمو المركب للعشر سنوات الأخيرة. وبالاخص فان نمو الناتج المحلي في العام 2016 كان ايجابيا حيث ان قطاع النفط يعتبر المحرك الاقوى تنمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة انتاج النفط الخام بنسبة (2.8%) وتكرير النفط بنسبة (14.8). (تقرير الاستقرار المالي 2017،

المستقرة لتقليل الاعتماد على الربح النفطي من اجل تجنب أحادية الجانب في الاقتصاد، وهذا ما تسعى اليه المملكة في سياساتها الاقتصادية المعلنة واخرها رؤية المملكة للعام 2030 وتستهدف توازن الموازنة ووضع خطة ذات مصداقية لضبط اوضاع المالية العامة) تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، 2016، (30)، والاتي توضيح لتطور GDP العام و غير النفطي في المملكة للمدة 1970 – 2016

2.1 تطور GDP العام

شهد الاقتصاد السعودي قفزات كبيرة في قيمة و معدلات نمو GDP (الناتج المحلي الإجمالي) خلال المدة 1970 – 2016، حيث انتقل GDP بالأسعار الثابتة من (4.484) مليار ريال عام 1970 الى (6.2589) مليار ريال للعام 2016، وهي نقلة كبيرة تشير الى مدى تطور الاقتصاد السعودي ل(46) السنة الماضية، والجدول الملحق رقم (1) يوضح التطور السنوي لهذا الناتج للمدة قيد الدراسة، وبالانتقال الى معدل النمو المركب الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ان اعلى معدل للنمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حققه الاقتصاد السعودي في المدة 1970 – 1979 حيث بلغ ما يقارب 10%، ومن الواضح هنا ان مستوى

الجدول (1): معدلات النمو المركب في GDP العام في السعودية للمدة 1970 – 2016

السنوات	معدل النمو المركب للأسعار	معدل النمو المركب للإيرادات النفطية	معدل النمو المركب ل GDP النفطي
1970-1979	29.51%	38.82%	9.51%
1980-1989	-5.54%	-8.73%	-5.74%
1990-1999	-1.75%	-8.22%	1.64%
2000-2009	8.64%	7.32%	0.43%
2010-2016	-6.82%	-10.56%	4.19%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1)

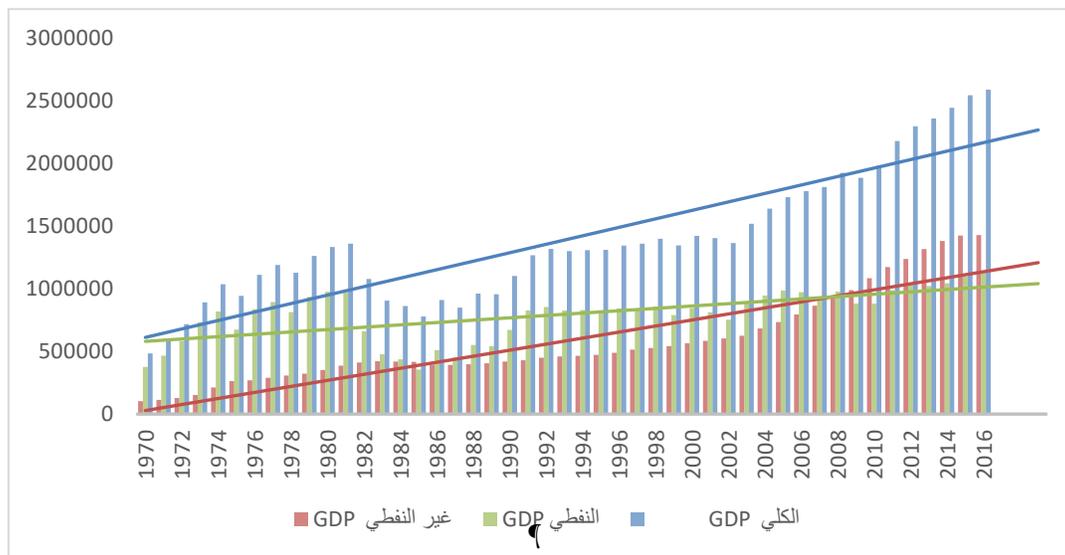
2.2 تطور GDP غير النفطي في السعودية

النفطية العاملة الكبرى والمهيمنة على انتاج النفط في السعودية دوراً كبيراً في خلق هذه التوجهات لدى صناعات السياسة في هذا المجال. وبالانتقال الى المدة 1980 – 1989 نلاحظ التراجع الكبير الذي أصاب معدل النمو في هذا القطاع حيث بلغ (1.4%) فقط وهو ادنى معدل نمو مركب سجل خلال مدة الدراسة 1970 – 2016. وهنا هيمن نمو القطاع الحكومي غير النفطي والذي بلغ (3%) في حين تراجع نمو القطاع الخاص والذي سجل معدل نمو مركب (0.4%) فقط، وكما اسلفنا فان تراجع أسعار النفط والأزمات السياسية في المنطقة أدت الى تراجع الاقتصاد بشكل عام. وبالانتقال للفترة 1990 – 1999، نلاحظ ان معدل النمو في GDP غير النفطي سجل نسبة

بالانتقال الى GDP غير النفطي في السعودية ومن ملاحظة الجدول رقم (1) يتبين لنا: ان معدل النمو المركب له سجل اعلى نسبة في المدة 1970 – 1979 حيث بلغت 12% وكان الدور الأكبر في هذا النمو يعود الى نمو القطاع الخاص الذي سجل في هذه المدة نمواً بمقدار (14.5%) اما القطاع الحكومي غير النفطي فقد نما بمقدار (8.7%) فقط، وهذا التميز في القطاع الخاص جاء بسبب الدعم الحكومي والاستراتيجية الواضحة للحكومة السعودية في اتخاذ نظام السوق لأدارة الاقتصاد وعدم الاندفاع وراء الأفكار التدخلية في الاقتصاد التي سادت معظم الدول النامية في تلك الفترة. وكان للشركات

الحكومي من زيادة علاوات المخاطر و مزاحمة نمو الأثمان المتاح للقطاع الخاص. (تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، 2016، 7). ومن خلال ما سبق يتبين ان نمو القطاع الخاص كان هو المهيمن على معدل النمو المركب للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية مع الاتجاه العام نحو التراجع لنمو القطاع الحكومي والسبب في ذلك يعود الى استراتيجية الدولة في دعم نظام السوق والعمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد فضلا عن برامج الخصخصة التي طبقت منذ نهاية عقد الثمانينات وخاصة في القطاع المالي والذي شهد تطورا كبيرا خلال المدة السابقة. وجاءت مبادرات رؤية 2030 لتعزيز دور القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. (تقرير الاستقرار المالي، 2017، 12). والشكل رقم (1) يوضح اتجاه GDP العام، والنفطي و غير النفطي في السعودية للمدة 1970 – 2016.

الشكل (1): اتجاه GDP العام و النفطي و غير النفطي في السعودية للمدة 1970 – 2016



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EVIWES

النفط من جهة والتوجهات نحو تقليل الاعتماد على النفط، وهذا الخيار يوضحه نمو GDP غير النفطي بشكل أكبر في الأعوام الأخيرة حيث انه ومنذ عام 2009 اصبحت قيمة GDP غير النفطي اعلى من قيمة GDP النفطي واستمر هذا التفوق لغاية عام 2016 حيث سجل GDP غير النفطي ما قيمته (7.1428) مليار ريال عام 2016، في حين سجل GDP النفطي ما مقداره (9.1139) مليار ريال في العام ذاته، وهذا واضح من خلال الشكل البياني، وهذه الحقيقة تشير الى مدى التطور الذي لحق بالقطاع غير النفطي في المملكة، الذي كان في عام 1970 نحو (7.103) مليار ريال فقط، والجدير بالذكر ان مساهمة القطاع الخاص في القطاع غير النفطي قد

2. (%6) وهو اعلى من معدل نمو المركب للعقد السابق وهنا تقاربت نسبة مساهمة القطاع الحكومي والقطاع الخاص في هذا النمو حيث بلغت (2. %4، 2. %85) على التوالي. اما الفترة (2000-2009) فقد شهدت ارتفاعا في معدل النمو المركب الى أكثر من الضعف عن العقد السابق حيث بلغ (5. %8)، وفي هذا العقد عاد القطاع الخاص ليمهين على معدل النمو للقطاع غير النفطي حيث سجل معدل نمو مركب (7. %1) متفوقا على المعدل ذاته في القطاع الحكومي والذي بلغ (3. %4) فقط. وبالانتقال الى المدة (2010 – 2016) نلاحظ تراجع معدل النمو المركب للقطاع غير النفطي الى (4%) مع مساهمة أكبر للقطاع الخاص بلغت (4. %2) ومعدل نمو مركب اقل للقطاع الحكومي غير النفطي بلغ (2. %5). وكذلك يتوقع استمرار ضعف النمو للقطاع غير النفطي وبالذات القطاع الخاص فية نظراً لما ينجم عن تصاعد الدين

ونلاحظ من خلال الشكل ان GDP العام اخذ اتجاهها عاما نحو التزايد خلال مدة الدراسة حيث انتقل من ادنى مستوى له (4.484) مليار ريال في عام 1970 الى اعلى مستوى له (6.2589) مليار ريال عام 2016 اي لأكثر من خمسة اضعاف. وشهد عقد الثمانينات تراجعا في GDP العام وكما هو واضح في الشكل البياني وذلك بسبب تراجع أسعار وإيرادات النفط والأزمات السياسية التي كان تعج بالمنطقة ثم عاود الارتفاع في عقد التسعينات واستمر في ذلك الى عام 2016. اما فيما يتعلق ب (GDP) النفطي فانه اخذ اتجاهها عاما نحو التزايد ولكنه اقل حدة من تزايد GDP العام حيث شهدت السنوات الأخيرة بطأ في نمو هذا القطاع بسبب تراجع أسعار

خلال مدة الدراسة فكان في عام 1970 حيث بلغت نحو (7. 122) مليار ريال سعودي. ومن الملاحظ ان الإيرادات النفطية تراجعت وبشكل في فترة الثمانينات من القرن المنصرم، وسجل ادنى مستوى للإيرادات في هذا العقد في عام 1986 حيث وصلت الى (42. 5) مليار ريال سعودي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينات ثم قفزت الإيرادات النفطية في السعودية اعتباراً من 1990 واستمر هذا الارتفاع طوال عقد التسعينات بسبب زيادة انتاج النفط و التصدير من قبل المملكة العربية السعودية نتيجة العقوبات الدولية التي فرضت على العراق و قيام السعودية بالتعويض عن حصته التصديرية، وتحسنت الإيرادات النفطية ايضا اعتباراً من عام 2005 حيث قفزت أسعار النفط في هذه الفترة الى (50) دولار تقريباً واستمرت الزيادة لغاية الازمة المالية العالمية عامي 2008 و 2009 ثم عادت الإيرادات النفطية في الارتفاع لغاية عام 2014 عندما بدأت تنهال أسعار النفط. وبالانتقال الى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي (GDP) نلاحظ ان اعلى مستوى حققه هذا المؤشر كان في عام 2016 حيث بلغ نحو (1140) مليار ريال سعودي وذلك بسبب تطور القطاع النفطي السعودي وتحوله من قطاع قائم على تصدير النفط العام الى تصدير المشتقات النفطية بالإضافة الى تصدير النفط العام. أي ان تصنيع النفط في السعودية تطور بشكل كبير وهذا ما أدى الى رفع القيمة المضافة للقطاع النفطي. اما اقل قيمة سجلها GDP النفطي في السعودية فكان عام 1985 حيث بلغت نحو (355. 5) مليار ريال سعودي وذلك بسبب التراجع الكبير الذي أصاب أسعار النفط واضطرار المملكة الى تقليص انتاجها بناء على اتفاقات أوبك و بالانتقال الى أسعار النفط الموضحة في الجدول الملحق (2) نلاحظ ان اعلى مستوى حققته هذه الأسعار كان في عام 2013 حيث بلغت (110. 27) دولار للبرميل، يقابلها في العام ذاته ثاني اعلى مستوى للإيرادات النفطية في المملكة، اما ادنى مستوى حققه النفط في سنوات الدراسة فقد كان في عام 1970 حيث بلغ (1. 3) دولار/ برميل. وبالانتقال الى معدل النمو المركب للإيرادات النفط و أسعاره و GDP النفطي في السعودية، نلاحظ من خلال جدول رقم (1) ان اعلى معدل نمو مركب للأسعار كان في فترة السبعينات حيث بلغ (29. 51%) وهذا واضح من انتقال أسعار النفط من (1. 3) دولار/برميل الى (17. 3) دولار/برميل في عام 1979 وهذه ما سميت بالفورة النفطية. اما في عقد الثمانينات فقد اخذ معدل النمو المركب قيمة سالبة بلغت نحو (-5. 54%) وذلك بسبب التراجع الشديد الذي أصاب أسعار

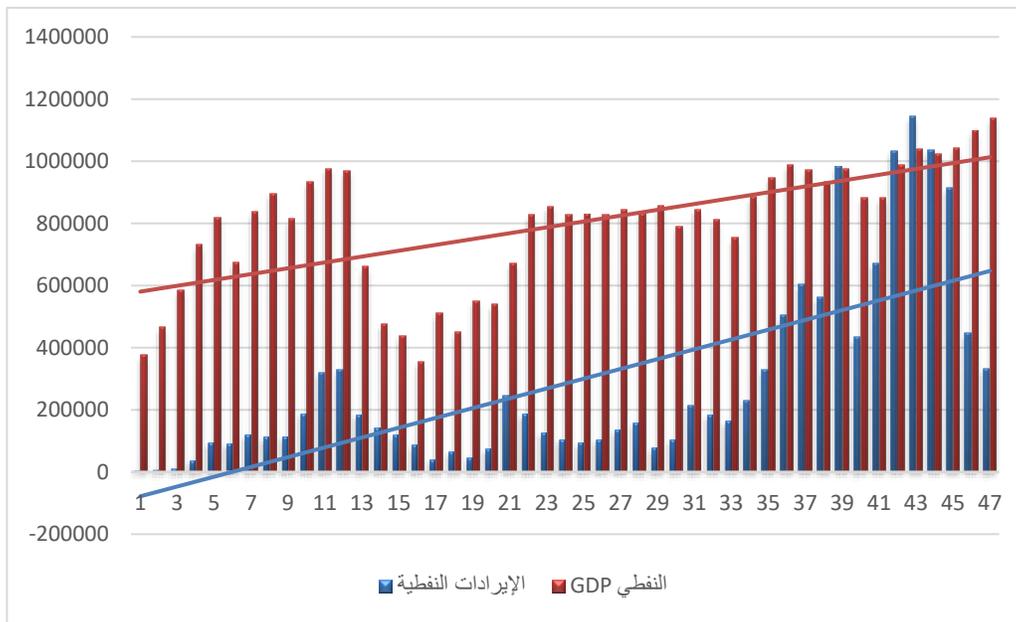
تزايدت بشكل كبير، اذ انتقلت هذه المساهمة من (53. 2) مليار ريال عام 1970 الى (1000. 3) مليار ريال سعودي في عام 2016 في حين انتقلت مساهمة القطاع الحكومي في القطاع غير النفطي (50. 5) مليار ريال في عام 1970 الى (428. 4) مليار ريال عام 2016، وكما موضح في الجدول الملحق رقم (1). وفي هذا التوجه عقد مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالأشتراك مع الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي ندوة بعنوان (مسار تنوع النشاط الاقتصادي في الكويت وسائر دول مجلس التعاون الخليجي) في مايو 2016 بمقر الصندوق العربي، وجاءت هذه الندوة عقب اعلان الامم المتحدة عن أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، وكان الهدف من اقامة هذه الندوة، هو تشجيع النقاش حول السياسات الاقتصادية التي تساعد دول مجلس التعاون الخليجي (ومنها السعودية) على ضمان تحقيق تنمية قابلة للاستمرار (التنمية المستدامة) على اساس استراتيجية طويلة الامد تهدف الى الحد من الاعتماد على الموارد الناضبة ومنها النفط، والعمل على زيادة قدرة القطاعات غير النفطية في الانتاج والتطوير، والمساهمة في الناتج المحلي والاجمالي. (التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2017، 38).

3. تحليل تطور الإيرادات النفطية في السعودية للمدة 1970 – 2016

تعد الإيرادات النفطية المصدر الاساسي لتمويل الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية و بطبيعته يعتبر الاقتصاد السعودي اقتصاداً ربيعياً نظراً لهيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية في المملكة، وتصدر السعودية حالياً نحو (10) ملايين برميل نفط يومياً وهي المصدر الأكبر في العالم وفي منظمة أوبك، حيث تهيمن على نحو 27% من الطاقة التصديرية لدول أوبك، وتؤمن نحو (10%) من الطلب العالمي على النفط، وضمن الرؤية الجديدة للمملكة هناك محاولات جادة للتخلص من رعيية الاقتصاد واحادية الجانب فيه، وعلى العموم كانت للإيرادات النفطية دوراً بارزاً في دعم الجهود التنموية في المملكة. ولفترات طويلة و غالباً ما عانى الاقتصاد السعودي من مشكلة الاعتماد على هذه الإيرادات خاصة في فترات تراجع فيها أسعار النفط بشكل كبير وعلى سبيل المثال فترة الثمانينات من القرن المنصرم. والجدول الملحق رقم (2) يوضح تطور الإيرادات النفطية ومساهمة النفط في GDP وأسعار النفط للمدة 1970 – 2016. ونلاحظ من خلال هذا الملحق ان اعلى مستوى للإيرادات النفطية حققه الاقتصاد السعودي كان في عام (2012) حيث بلغت قيمة الإيرادات النفطية نحو (1144. 8) مليار ريال سعودي، اما ادنى مستوى للإيرادات النفطية

(1). وبالانتقال الى GDP النفطي نلاحظ ان معدلات النمو المركب له تختلف عما هو موجود بالنسبة لاسعار النفط والايادات النفطية، حيث ان اعلى معدل للنمو المركب بلغ (9.51%) في العقد الأول من الدراسة، في حين ان ادنى معدل له كان (- 5.74%) وسجل في عقد الثمانينات، ولكن شهدت الفترة الأخيرة 2010 – 2016 معدلا موجبا وكبيرا وذلك على خلاف ما حصل مع أسعار النفط و الإيرادات النفطية، ويعزى السبب في ذلك الى تطور الصناعات النفطية كصناعة البتروكيماوات و تكرير النفط و بعض الصناعات المرتبطة بالنفط كإدارة أولية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور الطلب المحلي على النفط و مشتقاته بسبب النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المملكة، والشكل رقم (2) ويوضح العلاقة بين اتجاه كل من الإيرادات النفطية و GDP النفطي للمدة 1970 – 2016

الشكل (2) : العلاقة بين اتجاه كل من الإيرادات النفطية و GDP النفطي للمدة 1970 – 2016



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EViews

سواء كقيم مطلقة او معدلات نمو وكذلك عن متغير الإيرادات النفطية للمدة قيد الدراسة مع استخدام برنامج Eviews9 لتحليل البيانات والاتى توضيح لمراحل بناء النموذج القياسي التقديري :

4.1 المتغير التابع

تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كمتغير تابع والذي تم اخذ قيمه بالريال السعودي، وكذلك تم اخذ معدلات التغير له.

النفط في هذا العقد، ورغم تحسن أسعار النفط في بداية التسعينات الا ان معدل النمو المركب ظل سالبا وبلغت قيمته حوالي نمو (-1.75%)، وتحسن معدل النمو المركب للأسعار في العقد الأول من الالفية الجديدة وخاصة في المدة 2005 – 2008 التي سجلت فيها أسعار النفط أرقاما قياسية، وبلغ معدل النمو المركب نحو (8.64%) وفي المدة 2010 – 2016 وبالرغم من التزايد الكبير لاسعار النفط في عامي 2012 و 2013 الا ان التراجع الذي أصاب الأسعار من عام 2014 ساهم في ان يسجل معدل النمو المركب في هذه المدة ادنى مستوى له خلال مدة الدراسة حيث بلغ نحو (- 6.82%) و بالانتقال الى الإيرادات النفطية نلاحظ ان اعلى معدل للنمو المركب فيها جاء في المدة 1970 – 1979 حيث بلغ نحو (38.82%) اما اقل معدل للنمو فسجل في المدة 2010 – 2016 وبلغ (-10.56%) وهنا فان الإيرادات النفطية سلكت مسارا مشابها لمسار أسعار النفط فيما يتعلق بمعدل النمو المركب فيها وكما موضح في الجدول رقم

4. النموذج القياسي لتقدير اثر الإيرادات النفطية على القطاع غير النفطي في

السعودية للمدة 1970 – 2016

من اجل تقدير اثر الإيرادات النفطية على القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، تم اللجوء الى استخدام تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات، من خلال استخدام بيانات سنوية للمدة 1970 – 2016 والتي تم الحصول عليها من مؤسسة النقد العربي السعودي حيث تم استخدام بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

4.2 المتغير المستقل

اختبار استقرارية سلسلتي NOG و RO للمدة 1970 – 2016 تم اللجوء الى اختبار ديكي فوللر (DIKY FOLLER) المعزز، اذ ظهرت سلسلة (NOG) غير مستقرة بالمستوى اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة وكما موضح في الجدول رقم (2) لاختبار ديكي فوللر (0.22) وهي اقل بكثير من قيمتها الجدولية عند مستويات (1%، 5%، 10%)، واستقرت السلسلة : الفرق الأول (I) لها حيث بلغت قيمة (t) المحتسبة (6.12) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%)، لذلك نرفض فرضية العدم ($H_0 : B=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1 : B=1$) والتي تعني عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة عند اخذ الفرق الأول لها، وكما موضح في الجدول (3)، و بالانتقال الى سلسلة (RO) تبين انها غير مستقرة في المستوى لان قيمة (t) المحتسبة بلغت (1.89) وهي تقل عن الجدولية عند المستويات الثلاثة (1%، 5%، 10%) وكما موضح في الجدول (4) وعند اخذ الفرق الأول للسلسلة بلغت قيمة (T) المحتسبة (7.21) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند المستويات الثلاثة (1%، 5%، 10%) مما يعني ان سلسلة (RO) (الإيرادات النفطية) متكاملة من الدرجة واحد (1) وكما موضح في الجدول رقم (5).

تم استخدام الإيرادات النفطية كمتغير مستقل والذي احتسب بالريال السعودي، وكذلك تم اخذه كعدل تغير للسنوات قيد الدراسة.

4.3 معادلة النموذج

ظهرت معادلة النموذج القياسي بالشكل الاتي :

$$NOG=B_0 + B_1RO + U_i$$

NOG : تمثل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

RO : تمثل الإيرادات النفطية

B0 و B1 : معاملات النموذج

U_i : حد الخطأ العشوائي

4.4 اختبارات الاستقرارية

تعد اختبارات الاستقرارية ضرورية للسلاسل الزمنية من اجل التأكد من عدم وجود التقديرات المزيقة التي يحدثها عدم الاستقرارية في السلاسل الزمنية، و في اغلب الحالات نجد ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية لا تستقر بالمستوى، ولكنها يمكن ان تستقر بالفرق الأول او الثاني (هتهات، 2006، 139، 142). ولغرض

جدول (2) : اختبار الاستقرارية لسلسلة الناتج غير النقطي بالمستوى

Null Hypothesis : NOG has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 1 (Automatic - based on SIC, maxlag =9)				
Prob. *	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.9280	-0.221699		1% level	: Test critical values
	-3.584743		5% level	
	-2.928142		10% level	
	-2.602225			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EVIWES

جدول (3) : استقرارية nog بالفرق الاول

Null Hypothesis : D(NOG,2) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
Prob. *	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.0000	-6.120452		1% level	: Test critical values
	-3.588509		5% level	
	-2.929734		10% level	
	-2.603064			
.*MacKinnon (1996) one-sided p-values				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EViews

جدول (4) : استقرارية RO بالمستوى

Null Hypothesis : RO has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
Prob. *	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.3304	-1.897982		1% level	: Test critical values
	-3.581152		5% level	
	-2.926622		10% level	
	-2.601424			
.*MacKinnon (1996) one-sided p-values				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EViews

جدول (5) : استقرارية RO بالفرق الاول

Null Hypothesis : D(RO) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
Prob. *	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.0000	-7.215885		1% level	: Test critical values
	-3.584743		5% level	
	-2.928142		10% level	
	-2.602225			
.*MacKinnon (1996) one-sided p-values				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EViews

متكاملة بنفس الدرجة ونظرا لكون سلسلتي (NOG) و (RO) متكاملة من الدرجة

4.5 اختبار التكامل المشترك

واحد لذلك يمكن اجراء اختبارات التكامل المشترك. وفي هذا الاطار سيتم اللجوء الى

يعد هذا الاختبار ضروريا للتأكد من وجود العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات قيد

اختبار جوهانسن لما يقدمه من نتائج أكثر دقة في السلاسل الزمنية الكبيرة، ويعتمد

الدراسة. وهذا الاختبار يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة

هذا الاختبار على إحصائيتين مهمتين هما : إحصائية الأثر (Trace Statistic) العظمى فقد بلغت (24. 7) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (14. 26) عند إحصائية القيمة العظمى (Max- Eigen Statistic)، حيث بلغت إحصائية الأثر مستوى معنوية (5%) وهذا يعني وجود متجه واحد للتكامل المشترك وكما موضح في (25. 58) وهي أكبر من القيمة الحرجة والبالغة (15. 48) عند مستوى معنوية الجدول رقم (6). (5%) مما يعني وجود متجه واحد للتكامل المشترك في النموذج، اما إحصائية القيمة

جدول (6) : التكامل المشترك

Date : 02/08/18 Time : 23 : 29				
Sample (adjusted) : 1972 2016				
Included observations : 45 after adjustments				
Trend assumption : Linear deterministic trend				
Series : NOG RO				
Lags interval (in first differences) : 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
0. 05		Trace		Hypothesized
Prob. **	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0. 0011	15. 49471	25. 58702	0. 423358	None *
0. 3672	3. 841466	0. 813017	0. 017905	At most 1
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0. 05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0. 05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
0. 05		Max-Eigen		Hypothesized
Prob. **	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0. 0008	14. 26460	24. 77400	0. 423358	None *
0. 3672	3. 841466	0. 813017	0. 017905	At most 1
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0. 05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0. 05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 9 EVIWES

4.6 اختبار السببية
 بعد التأكد من وجود متجه واحد للتكامل المشترك وهذا ما اثبتته اختبار جوهانسن الاثبات الذي اثبت وجود متجه واحد للتكامل المشترك وكما موضح في الجدول رقم (6) السابق. لنا نكون بحاجة الى تحديد السبب والمسبب من المتغيرات الداخلة في النموذج، وهذا يمكن الوصول اليه من خلال اختبار سببية كرانجر، والجدول رقم (7) يوضح هذا الاختبار والذي يشير من خلال اختبار إحصائية (F) الى ان الإيرادات النفطية (RO) لا يسببها الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (NOG) حيث ظهرت قيمة (F) المحتسبة نحو (11. 03) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (1%) أي ان الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (NOG) لا يمكن ان يكون هو المتغير المستقل، أي اننا هنا نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي ان الإيرادات النفطية (RO) هي التي تؤثر او تسبب الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (NOG) وهذا واضح من خلال النتيجة المعروضة في الجدول (7)

جدول (7) : اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date : 02/08/18 Time : 23 : 30			
Sample : 1970 2016			
Lags : 2			
.Prob	F-Statistic	Obs	: Null Hypothesis
0. 0002	11. 0316	45	RO does not Granger Cause NOG
0. 3117	1. 20052		NOG does not Granger Cause RO

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EVIWES

4.7 تقدير النموذج (50%) مما يعني ان متغير (R0) (الإيرادات النفطية) يفسر نحو (50%) من التغيرات التي تحدث بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (NOG) في المملكة العربية السعودية وبلغت قيمة إحصائية (F) (4.44) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) ويشير اختباردارين واتسون الموجود في الجدول الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

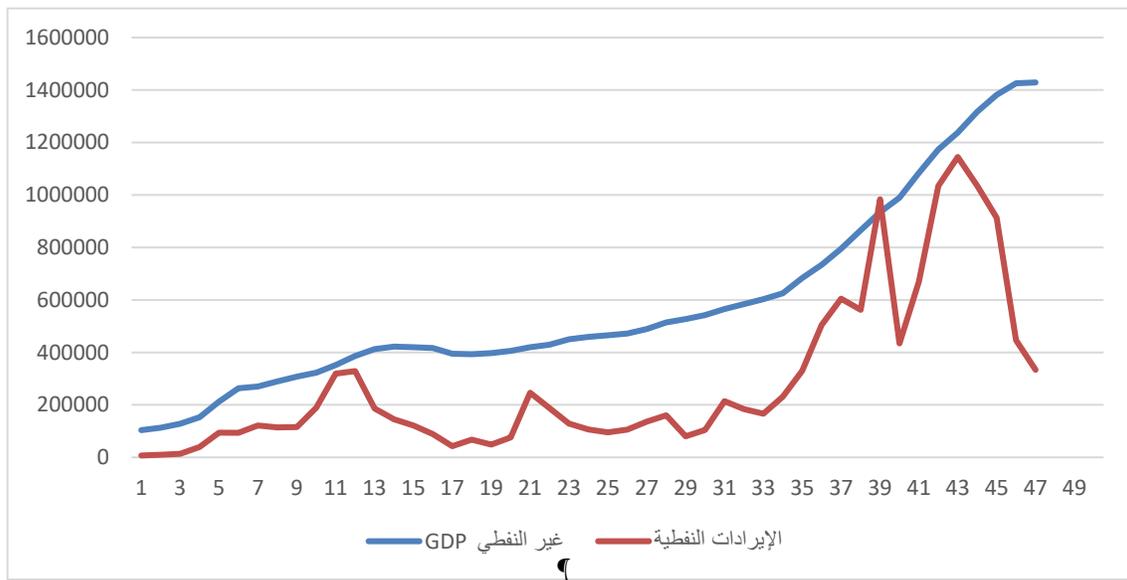
جدول (8) : تقدير العلاقة بين القطاع غير النفطي وإيرادات النفط

Dependent Variable : NOG				
Method : Least Squares				
Date : 02/08/18 Time : 22 : 56				
Sample : 1970 2016				
Included observations : 47				
.Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0. 0155	2. 516497	68913. 18	173419. 8	C
0. 0000	6. 663124	0. 166126	1. 106921	RO
491568. 4	Mean dependent var		0. 496629	R-squared
474907. 5	S. D. dependent var		0. 485443	Adjusted R-squared
28. 35680	Akaike info criterion		340663. 8	S. E. of regression
28. 43553	Schwarz criterion		5. 22E+12	Sum squared resid
28. 38643	.Hannan-Quinn criter		-664. 3848	Log likelihood
96976 .1	Durbin-Watson stat		44. 39723	F-statistic
			0. 000000	Prob(F-statistic)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EVIWES

والشكل رقم (3) يوضح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي و الإيرادات النفطية في السعودية للمدة 1970-2016 حيث نلاحظ الاتجاه العام المشترك للزيادة لدى المتغيرين.

الشكل رقم (3): العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي و الإيرادات النفطية في السعودية للمدة 1970-2016



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 9 EVIWES

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

المشترك، وأثبتت اختبارات السببية ان هذا المتجهة من الإيرادات النفطية الى GDP غير النفطي.

6. استكمالاً للنقطة أعلاه فان هناك تأثير واضح للإيرادات النفطية على نمو GDP في القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، أي ان زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة GDP غير النفطي بمقدار (1.11).

5.2 التوصيات

1. ضرورة عمل المملكة على تقليل تأثيرات تذبذب الإيرادات النفطية على القطاع غير النفطي مما يضمن استمرار النمو المستدام في هذا القطاع لان ذلك من شأنه ان يؤدي الى تخلص الاقتصاد من حالة أحادية الجانب و الريعية وهيمنة المورد الناضب.

2. من الضروري العمل على تعزيز مساهمة القطاع الخاص في نمو GDP غير النفطي وخاصة وانه في السعودية قد قطع اشواطاً كبيرة في هذا المجال حيث من شأن هذا الموضوع ان يعزز إرساء نظام السوق الذي تتخذه المملكة في اطار استراتيجياتها الاقتصادية.

3. العمل على التوسع في مجال التصنيع الداخلي للمصادر النفطية لزيادة القيم المضافة

للقطاع النفطي لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتأتبة من خلال تصدير النفط الخام.

1. نما القطاع غير النفطي في السعودية بشكل كبير وقد ظهرت نتائج هذا النمو بشكل واضح في العقد الأخير حيث تفوقت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي على مساهمة القطاع النفطي وظهر هذا جلياً منذ عام 2009، وقد جاء هذا التطور نتيجة للجهود التنموية التي بذلت في هذا الاطار.

2. هبم القطاع الخاص في السعودية على GDP في القطاع غير النفطي وهو بذلك تفوق على مساهمة الحكومة في هذا القطاع.

3. هنالك تطور في العلاقة بين الإيرادات النفطية و GDP النفطي وهذا ما يلاحظ في سنوات قيد الدراسة وبالرغم من تراجع الإيرادات النفطية الا ان GDP النفطي استمر في الزيادة بسبب تطور تصنيع النفط

4. اثبتت الاختبارات القياسية ان سلسلتي الإيرادات النفطية و GDP غير النفطي في المملكة العربية السعودية في المدة 1970 – 2016 متكاملة من الدرجة واحد (1).

5. استكمالاً للنقطة أعلاه اثبتت اختبارات التكامل المشترك بين السلسلتين وجود علاقة طويلة الاجل بين السلسلتين انفتي الذكر و وجود متجه واحد للتكامل

4. ضرورة دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال و الاستفادة منها من قبل الدول النفطية في المنطقة وخاصة العراق للتخلص من تبعية الاقتصادات النفطية الى السوق النفطية العالمية و تذبذب الإيرادات والتي يؤثر سلباً على البرامج التنموية في بلدانها. والعمل على تنمية وتطوير الإيرادات غير النفطية فيها.
7. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (41)، 2005.
8. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (42)، 2006.
9. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (44)، 2008.
10. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (45)، 2009.
11. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (46)، 2010.
12. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (48)، 2012.
13. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (49)، 2013.
14. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (50)، 2014.
15. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (51)، 2015.
16. هتهات، سعيد، ((اراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة النضم في الجزائر))، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

فائمة المصادر

1. تقرير الاستقرار المالي، 2017، مؤسسة النقد العربي السعودي، ادارة السياسة النقدية والاستقرار المالي، العدد 3.
2. لتقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2017
3. صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية، تقرير خبراء الصندوق في اطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016.
4. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (37)، 2001.
5. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (39)، 2003.
6. مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية و الاحصاء، التقرير السنوي (40)، 2004.

الملحق رقم (1)

السنوات	GDP الكلي	GDP غير النفطي القطاع الخاص	القطاع الحكومي GDP غير النفطي	GDP غير النفطي	معدل تغير GDP غير النفطي
1970	484433	53225	50508	103733	
1971	583801	57589	55116	112705	8. 64912805
1972	717670	66666	61544	128210	13. 7571536
1973	891135	81611	71389	152999	19. 3346853
1974	1035748	125791	86291	212081	38. 6159387
1975	943270	159572	103630	263202	24. 1044695
1976	1111370	163092	106687	269778	2. 49846126
1977	1190204	171113	118181	289294	7. 23409618
1978	1128079	188661	118677	307339	6. 23759912
1979	1262539	206607	116342	322949	5. 07908206
1980	1333904	225442	126138	351580	8. 8654865
1981	1359821	251569	134864	386433	9. 91324876
1982	1077932	268001	144234	412234	6. 67670722
1983	904909	269212	152653	421865	2. 33629443
1984	862727	258697	160767	419464	-0. 5691394
1985	778227	249056	167744	416799	-0. 6353346
1986	910625	227876	167269	395145	-5. 19531
1987	850228	226758	166371	393129	-0. 5101925
1988	961687	230607	166893	397500	1. 11184878
1989	956849	234500	171051	405551	2. 02540881
1990	1102228	246811	172628	419439	3. 42447682

2. 40201793	429514	176976	252538	1267649	1991
4. 84105291	450307	188584	261723	1318197	1992
1. 99574957	459294	192190	267104	1300220	1993
1. 34249522	465460	193859	271601	1307485	1994
1. 41129206	472029	196292	275737	1310258	1995
3. 53156268	488699	198681	290019	1344815	1996
5. 2426954	514320	211420	302900	1359658	1997
2. 44186499	526879	215512	311367	1398998	1998
2. 94469888	542394	217998	324396	1346350	1999
4. 23935368	565388	223108	342280	1422088	2000
3. 26165394	583829	229052	354777	1404870	2001
3. 30610504	603131	235105	368026	1365264	2002
3. 6353628	625057	241853	383205	1518748	2003
9. 32266977	683329	250048	433281	1639617	2004
7. 35092466	733560	260482	473077	1731006	2005
8. 35841649	794874	268900	525975	1779274	2006
8. 87524312	865421	279256	586165	1812139	2007
7. 99876592	934644	292744	641899	1925394	2008
5. 89850253	989774	310406	679368	1885745	2009
9. 54894754	1084287	333522	750766	1980776	2010
8. 19653837	1173161	361581	811580	2178792	2011
5. 50896254	1237790	380602	857188	2296697	2012
6. 40956867	1317127	399964	917163	2358690	2013
4. 86247719	1381172	414638	966534	2444841	2014
3. 20220798	1425400	425912	999488	2545236	2015
0. 23375894	1428732	428423	1000309	2589562	2016

المصدر : 1. صندوق النقد العربي السعودي، تقارير سنوية لسنوات مختلفة / 2. النسب من عمل الباحث

الملحق رقم (2)

الإيرادات النفطية	معدل تغير اسعار النفط	اسعار النفط	GDP النفطي	السنوات
7122			1. 3	376521
9685	26. 92307692	1. 65	465821	1971
13480	15. 15151515	1. 9	583654	1972
39285	42. 10526316	2. 7	732407	1973
94190	261. 4814815	9. 76	818556	1974
93481	9. 836065574	10. 72	674905	1975
121191	7. 369402985	11. 51	836421	1976
114042	7. 732406603	12. 4	894383	1977
115078	2. 419354839	12. 7	814734	1978
189295	35. 90551181	17. 26	934089	1979
319305	66. 10660487	28. 67	976849	1980

328594	19. 39309383	34. 23	968502	1981
186006	-7. 274320771	31. 74	660618	1982
145123	-9. 357277883	28. 77	477398	1983
121348	-2. 467848453	28. 06	437213	1984
88425	-1. 853171775	27. 54	355458	1985
42464	-50. 14524328	13. 73	510432	1986
67405	25. 49162418	17. 23	451647	1987
48400	-22. 22867092	13. 4	551082	1988
75900	20. 97014925	16. 21	540653	1989
246297	28. 43923504	20. 82	671820	1990
187543. 5	-16. 28242075	17. 43	828143	1991
128790	2. 925989673	17. 94	854112	1992
105976	-12. 59754738	15. 68	827228	1993
95505	-1. 849489796	15. 39	829987	1994
105728	8. 706952567	16. 73	827646	1995
135982	19. 00777047	19. 91	843751	1996
159985	-6. 027122049	18. 71	832896	1997
79998	-34. 79422769	12. 2	858219	1998
104447	43. 03278689	17. 45	790547	1999
214424	53. 63896848	26. 81	845785	2000
183915	-13. 98731816	23. 06	812634	2001
166100	5. 464006938	24. 32	753595	2002
231000	13. 85690789	27. 69	884789	2003
330000	24. 7020585	34. 53	946764	2004
504540	45. 23602664	50. 15	986927	2005
604470	21. 73479561	61. 05	973104	2006
562186	12. 61261261	68. 75	934756	2007
983369	38. 41454545	95. 16	976118	2008
434420	-35. 49810845	61. 38	882949	2009
670265	26. 66992506	77. 75	881820	2010
1034360	38. 64951768	107. 8	989067	2011
1144818	2. 291280148	110. 27	1039358	2012
1035046	0. 417157885	110. 73	1022382	2013
913346	-13. 0407297	96. 29	1043701	2014
446439	-53. 2661751	45	1098712	2015
333699	11. 11111111	50	1139997	2016

المصدر :

1. صندوق النقد العربي السعودي، تقارير سنوية لسنوات مختلفة

2. النسب من عمل الباحث